

والجمله الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل كاذ وحيث قضية  
 كلام الخاطب في كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل  
 قال بعض العلماء والواجب جواز الوجهين بعد حيث اكثر اعتبارا  
 كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولو لم  
 اضافها الي الجملة لا يقتضي وجوب الكسرة لان الاصل في المضاف  
 اليه ان يكون مفردا او متناوعا اضافتها الي المفرد انما هو في اللفظ  
 لا في المعنى علي ان الكساي جوز اضافتها اليه ومن ثم قال المرادي  
 ويخرج الفتح على ما ذهب الكساي وعلي ذلك ينبغي جوازها ايضا  
 بعد اذ ويؤيد جوازها في اذا النجاشية مع اختصاصها بالجمل  
 ثم **تفتح** ان وجوبها اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه او  
 مفعولة غير محكية او مبتدأ او خبر عن اسم معنى غير قول او مجردة  
 عرف او جالا تختص بالجمل او تابعة لشيء من ذلك وتكسر وتفتح  
 اذا وقعت بعد اذا النجاشية او فاجرة او اما او لاجرم او واو  
 مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه او حتى الجارة او العاطفة  
 او وقعت في موضع التعليل او خبر عن قول او خبر ما قول  
 وفاعل القولين واحد وقد بسط في الاوضح الكلام على هذه الامور  
**ويجوز دخول اللام** الابتداءية عند اعادة البالغة في التأكيد  
**عليها** اي الذي اوتيت **بها** من خبر ان المكسورة وان تقدم  
 معموله نحو اني لوزر وان زيد اخوه قائم فلو قدم الخبر متبع  
 دخول اللام عليه كالوكان مع تاخره منغيا او ماضيا متصفا  
 غالبا في عهد اللام هي الراجحة في المتبادر وانما اخذت الخبر  
 مع ان كراهة لجمع حرفي توكيد وتسمي اللام الراجحة وتدخلت  
 دون ان لا يلائم معمولها عليها او من اسمها عن خبر نحو ان

في

في ذلك لعمرة ولا يكون الخبر في ذلك الاظرفا او مجردا او عن  
 معمول خبرا نحو ان فيك لزيد راغب وعبارة بعضهم تقتضي  
 ان تاض الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام عليه وليس كذلك  
 بل الشرط ان لا يلي ان لا يجمع بين حرفي توكيد كل مثلا او ما **نحو**  
 بين الخبر والاسم او بين الاسم وبين معمول الخبر نحو ان زيد  
 لظعامك اكر وان في الدار لزيد كزيد اجالس فلواخر عن الخبر  
 امتنع دخولها عليه كل لو كان مع توسطه حالا او الخبر غير صالح  
 اللام وظاهر كلامه دخولها عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو ما  
 صحب ما لك وابو حيان وصح بعضهم المنع لان الحرف اذا اعيد  
 للتأكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره  
 الا في ضرورة وقضية كلام بعضهم ان توسط معمول الاسم  
 والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يفصل  
 المحمول عن ان كما مثلا **او من ضمير الفصل** نحو ان هذه الهوا الفص  
 الحق سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والصفة والمؤفون يسمونه  
 عاد الا انه يعتد عليه في تادية المعنى او لانه حافظ لما بعده حتى لا  
 يسهط عن الخبرية كالعاد في البيت الحافظ للسقف من السقوط  
 والصحح انه اسم وان لا يحمل له من الاعراب ومن في قوله من  
 ان للبيان تبيين ما لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع  
 وخرجت على زيادتها نحو امر الحليس لعمير مشهورة ولكن وجهها  
 لعبيده قال **البيهقي** بن مالك واحسن ما زبرت فيه قوله  
 ان خلافة بعد هم له حمة وخلاف طرفة لما احقر **وتجب**  
 دخولها **ان الحفنة** المكسورة المجرى **ان هلت** ولم ينظر الحرفي  
 لانها لما هلت صارت بصورة ان النافية فحيث الملبس نفي بعد